دور الدبلوماسية في تدعيم العلاقات الدولية المعاصرة

أ.و. عبد الغفور كريم علي(*) م.م. يونس طلعت الرباغ(**)

مقدمة

تقوم الدبلوماسية في عصرنا الحاضر بدور مميز وهام في نطاق العلاقات وتدعيمها، ومعالجة كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول. وعن طريقها يمكن التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، ويتيسر حل المشكلات وتسوية الخلافات واشاعة الود والتفاهم بين الدول وبوساطتها تستطيع كل دولة ان توطد مركزها وتعزز نفوذها في مواجهة الدول الاخرى. واخيراً تستطيع تدعيم السلم وتجنب الحرب. اضافة الى ذلك يتمثل عمل الدبلوماسية بمراقبة مجريات الامور والحوادث وبحماية مصالح الدولة وبالمفاوضة في كل ما يهمها.

ان مقولة (جورج كينان) تدل على الدهاء في إيجاز مبدأ شمولي عميق في بعض كلمات وهي تؤكد لا مجال لفك الارتباط بين الأمن والدبلوماسية وهو يعتقد بأن إدارة الدبلوماسية دون الأخذ في الحسبان اللجوء إلى الوسائل العسكرية يعد خطأ فادحاً، كما أن شن الحرب بدون دبلوماسية ذكية يعد هو الآخر من الأخطاء الكبيرة.

لم يحصل أن حظيت هذه الحقيقة بقبول عام، ولكن في الأزمنة المعاصرة، غدت القناعة أو الرغبة بأن الدبلوماسية تستطيع أن تسود دون ربطها باستخدام القوة، وتستطيع أن تنتشر أوسع انتشار، ويرى الكثير من الباحثين من الحرب فشل للدبلوماسية، أكثر من كونها مكملة لها، ويحاجج البعض الآخر منهم، قائلين أن السياسيين يجب ألا يأخذوا في حسبانهم استخدام القوة العسكرية إلى أن يستنفذوا

(*) الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل.
(**) الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل.

جميع الوسائل الأخرى لتحقيق أهدافهم، وليست شرور الحرب وحدها هي التي تشجع هؤلاء النقاد إلى الاعتقاد بان استخدام القوة يجعل كل أشكال الدبلوماسية مستحيلة، ويخلصون إلى أن قوة (الإكراه) وقوة (الإقناع) تستبعد إحداهما الأخرى([1]).

أن حقائق الواقع أكثر تعقيداً، حيث أن الدول عندما تتحرك عسكرياً دون أهداف سياسية واضحة، ودون أن تكون مدعومة بدبلوماسية ماهرة، فإنها تخاطر بتقويض نجاحاتها العسكرية غير خلق مشاكل حدية وطويلة الأمد، كما أن الدول التي تحاول القيام بمبادرات دبلوماسية خطيرة ومعقدة دون أن تدعمها خيارات عسكرية جديرة بالتصديق، تفشل على الأغلب في الوصول حتى إلى أهدافها المباشرة، بل وتخلق مشاكل طويلة وأكثر حدة، ولا يمكن الخطر الأكثر فداحة في استخدام القوة أو عدم استخدامها، بل يكمن في الفشل في فهم العلاقة المعقدة بين القوة والإقناع، فبعض السياسيين يعتمد بإفراط على استخدام القوة العارية، والبعض الآخر منهم ينتهج طرقاً دبلوماسية غير مدعومة، في حين أن التاريخ يخبرنا أن الأكثر نجاحاً بين السياسيين هم الذين يجمعون بمهارة بين الأسلوبين.

مما تقدم بإمكان التركيز على العلاقات بين المجموعات البشرية والكتل والتحالفات بمختلف أنواعها، التي هي واحدة من الظواهر الموغلة في القدم، قد ارتدت أشكالاً مختلفة، غير أنها لم تتبلور وتتطور وتنضج إلا مع نشأة الدولة الحديثة وتكونها، والسبب يعود إلى التطور المذهل في مجال النقل والاتصالات والمعلومات والاستخدام الواسع للأقمار الصناعية والشبكة العالمية للمعلومات التي اختزلت المسافات واختصرت الأبعاد وزودت الإنسان بأسلحة فتاكة باتت تهدد وجود الأرض بالفناء، وبذلك أصبح مصير الإنسان، إلى حد كبير، متوقفاً على حسن العلاقات ومزيد من التفاهم بين الدول، ولاسيما بين الدول الكبرى والعظمى وتلك التي تمكنت من امتلاك أسرار الأسلحة النووية الافنائية والصواريخ البالستيكية العابرة للمسافات

([1]) مجلة الثقافة العالمية، العدد (١٣٨) أكتوبر، الكويت، ٢٠٠٦، ص١١١.

الطويلة. ولا زالت هناك دول أخرى تروم الدخول إلى محفل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وهنا تبرز أهمية موضوعا الأمن والدبلوماسية يحتلان مكانا مرموقا في الفكر الإنساني وميدان العلاقات الدولية. وسنحاول إبراز هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

١- انقسام العالم إلى دول مستقلة ذات سيادة، وترتبط بالكيانات السياسية الأخرى، كالمنظمات الدولية والإقليمية، بعلاقات دولية، وقد ازداد عدد الدول المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية ومن ثم زوال الاتحاد السوفيتي (السابق) لتبلغ في أيامنا المعاصرة أكثر من مائة وتسعين دولة([1]).

٢- شعور غالبية هذه الدول بان السلام الدولي والأمن مرتبطان إلى حد كبير بقيام علاقات دولية مستقرة وثابتة ومستمرة، وبان وحدة المصير الإنساني تتطلب تضامناً وتعاونا من قبل في مختلف الميادين.

٣- إدراك كل دولة أنه يستحيل عليها العيش بمعزل عن الدول الأخرى ولا يمكن الاستغناء عن خدمات الآخرين ومبادلاتهم البضائع والحاجات الأساسية وليس في الجانب المادي فحسب، بل كذلك الحاجات والخدمات الحضارية والثقافية والعلمية([2]).

٤- ازدياد الإحساس عند جميع الدول بوحدة المصير الإنساني بعد تشريع مزيد من القوانين الأمنية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والحفاظ على البيئة، حتى صار العالم وحدة مترابطة يتطلب الحفاظ عليه تضامناً وتعاوناً وتماسكاً في مختلف الميادين (العولمة)، وأن مكتسبات العلم والتقدم ضاعفتا من رغبة الشعوب في تنظيم علاقاتها دولياً تنظيماً سلمياً يستطيع أن

([1]) ينظر: د. عدنان سيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٣٨.

([2]) د. عمر الفاروق سيد رجب، قوة الدولة – دراسة جيواستراتيجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢ ص٢٢.

يجنبها الدمار الماحق الذي سيجعل الكرة الأرضية في حالة اللجوء إلى استعمال هذه الأسلحة التدميرية، كعصف مأكول([1])

٥- إن انتماء معظم دول العالم إلى مجموعة دول العالم الثالث التي تحتاج إلى جهود جبارة وطاقات مادية وفكرية هائلة كي تتطور وتتغلب على الآفات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تهدد كيانها وتؤخر مسيرتها عن التقدم، فعلى الدول الغنية أن تفكر ملياً في تحسين علاقاتها الدولية مع الدول عن طريق إنشاء مزيد من المؤسسات الدولية والوكالات والمنظمات العالمية للقيام بكل ما هو إيجابي لبناء علاقات إنسانية مستقرة في جو من الاستقرار والأمن الدولي([2]).

٦- تزايد دور الأمم المتحدة وتدخلها في السياسة والمنازعات الدولية، إذ إن الأمم المتحدة كانت ولا تزال أرقى أشكال التنظيم الدولي، واقتناع المجتمع الدولي بضرورة إبراز دور الأمم المتحدة وإسهامها بدرجة أكثر واكبر في المجتمع الدولي وإيجاد آليات ووسائل إضافية لتطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي([3]).

٧- صاحب نهاية الحرب الباردة في بداية التسعينات من القرن الماضي تغير في مفهوم الأمن فقد واجه المفهوم التقليدي للأمن، الذي يرتكز على أمن الدولة القومية كونها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي يمس سيادتها أو يهدد إحدى مصالحها القومية، تحديا من أكثر من ناحية،

([1]) المصدر نفسه، ص٥٦.

([2]) د. احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، السيكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص١٩.

([3]) ومما يؤكد ذلك أن مجلس الأمن الدولي أصدر خلال الأربعين سنة الأولى من عمر الأمم المتحدة (٦٥٩) قرارا في حين اصدر خلال السنوات العشر الأخيرة (١٢٩٥) قرارا. ينظر: الدكتور مهدي جابر مهدي، السيادة والتدخل الإنساني، دراسة قانونية سياسية، مؤسسة O.P.L.C أربيل/ كوردستان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص١٤.

فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، فقد برز المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى، لم تعد مصادر التهديد تأتي من خارج الدولة فحسب، بل تنامت في فترة ما بعد الحرب الباردة الصراعات الداخلية مسجلة أرقاماً قياسية في تاريخ البشرية([1]).

يمكننا القول بان كثيراً من الناس اعتاد بين الأمن (الدفاع) والدبلوماسية وحصرهما في الدور الذي يقومان به كأدوات للكفاح والحرب بالنسبة للأول والتفاوض بالنسبة للثانية وعلى سبيل التعميم كأدوات للحرب، ولاشك إن الثنائية ناشئة عن سير الحربين العالميتين الأولى والثانية وكذلك الحرب العالمية الثالثة الباردة، حيث عمد خلالها كل تحالف من التحالفات المتقابلة، ولغرض تماسكه الداخلي، إلى إقصاء أي سبيل من السبل المنتجة للسلم، وعدم قبول شروط المنتصر دون زيادة ولا نقصان([2]).

على أية حال يمكننا تحليل العلاقات الدولية عن كثب، بعد نصف قرن من المواجهات الساخنة في أوروبا والعالم منذ بداية القرن العشرين حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن ثم الحرب الباردة، لندرك التوافق بين العمليتين (الحرب والسلام) وأنهما إلى الغاية نفسها ولكن بأساليب مختلفة فالدبلوماسية والأمن هما في الواقع متكاملان ومتداخلان وغير متتابعين، ولو أنهما يتدخلان في الأزمات بقوات غايتها تحقيق مكاسب لأحد الطرفين بالتلويح بقدرتها على استخدام هذه القوات لغرض الضغط على الطرف المقابل.

لذا سنخصص المبحث الأول لتوضيح أسس هذا التفاعل، وسنحاول في المبحث الثاني أن نستخلص على نحو مبسط ملامح التطور الحقيقي لهذه الظاهرة في أيامنا المعاصرة.

([1]) شهد العالم خلال الحقبة الزمنية الممتدة بين الأعوام ١٩٩٠-٢٠٠١، سبعة وخمسين صراعاً رئيساً داخل (٤٥) دولة، كانت حكومة الدولة احد أطراف الصراع.

([2]) غي آنيل، قانون العلاقات الدولية، ترجمة: نور الدين اللباد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص٧٦.

المبحث الأول: خصائص الدولة ذات السيادة في عالمنا المعاصر

إن فكرة السيادة حديثة نسبياً، إذ أنها لم تكن معروفة بمعناها الحديث حتى أوائل القرن السادس عشر وأن فكرة السيادة المطلقة، والتي تعني السلطة العليا للدولة على مواطنيها ورعاياها، ومطلقة التصرف ولا تتقيد إلا بإرادتها، لها مظهران: مظهر داخلي مبناه حرية الدولة في التصرف في شؤونها الداخلية، وفي تنظيم مرافقها العامة وفي فض سلطانها على كافة ما يوجد على إقليمها من أشخاص وأشياء، ومظهر خارجي مبناه استقلال الدولة بإدارة علاقاتها الخارجية بدون أن تخضع في ذلك لأية سلطة عليا(١).

إلا أن مفهوم الدبلوماسية الوطنية، ولاسيما أن فكرة السيادة المطلقة، في انحسار مستمر، لأنها أدت إلى إعاقة قيام تنظيم دولي فعال، ما نجم عنه إضعاف السلم والأمن الدوليين. ومن هنا يطرح الأستاذ (تشيبمان)، مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، مفهوم (السيادة المحدودة)(٢)، وقد سمح ذلك باتساع نطاق تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول، وعلى وجه الخصوص في مجالات الديمقراطية وحقوق الانسان وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب.

عليه فإن السيادة الوطنية كإرادة مشتركة وقدرة جماعية على البقاء والوجود بصورة معترف بها من قبل مجموعات بشرية أخرى لا تقل تصميماً على تقرير مصيرها بصورة حية وديمومة أرض تعدها ملكاً لها، وبهذه الصيغة تفرض السيادة أو (الاستقلال) نفسها لا بوصفها حقاً أو مكسباً ببل وضعاً ديناميكياً لإثبات الذات تجاه (الآخرين)[٣].

ومن هنا جاءت الضرورة بالنسبة للأمة التي ترغب في المحافظة على هويتها وحرية قرارها لممارسة وظائف تفرض من جهة وجود وسائل ومن جهة أخرى التصميم

([1]) د. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط٦، جامعة بغداد –كلية القانون، ٢٠٠١، ص٣٩٠.

([2]) د. مهدي جابر، مصدر سابق، ص١١٢.

([3]) د. عمر احمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص١٠٥.

والعزم على استعمالها. ولتيسير التحليل يمكننا عد ذلك التصميم على استعمال أدوات السيادة تعبيراً عن وظائف السيادة بوصفها أيضاً من حقوق السيادة.

أولاً: وظائف الدولة ذات السيادة

أتفق رجل القانون والسياسة والتاريخ على الخصائص التي ترتكز عليها الهوية الوطنية والوظائف التي تبرز مبدأ الوطنية، وهذان المفهومان كثيراً ما يخلط بينهما بقصد من يحاولون تحويل السيادة إلى المستوى العالمي، إذ أن الأصول العرقية واللغة والدين والثقافة والعادات وكل من هو مستور من الماضي يوصف خطأ بكونه عريق في القدم بعده يمثل الذاكرة المنقولة للمجموعة[١]، ويعد الوجود التاريخي لأية أمة إلى جانب مكانة اللغة التاريخية والتي ظلت لفترة طويلة من الزمن تميز بين الأمم وان تتصرف في ارض واحدة ترتكز عليها أنشطتها وأدوات إنتاجها الذاتية، وفي هذا الصدد بإمكاننا الاستشهاد بالأمة الكوردية مثالاً معاكساً طوال أكثر من ١٤ قرناً في ظل دول وإمبراطوريات متباينة ومختلفة (في ظل الحكم الإسلامي فقط) ولم تتمتع إلى حد الآن بالسيادة والهوية المستقلة، إذ ينفرد الكورد من بين جميع أمم العالم في أنهم شتتوا ووزعوا، وقسمت أرضهم (كوردستان) بمشيئة استعمارية واعوانها في الشرق الأدنى، بشكل سلبوا حق هذه الأمة في تأسيس دولة مستقلة، رغم امتلاكها لجميع المقومات الجغرافية والبشرية والاقتصادية والثقافية[٢].

وعلى الرغم من أن الأمة الكوردية قد قسمت تاريخياً لأسباب تاريخية معروفة إلى أجزاء، وخضعت لدول مختلفة تمتلك نظماً سياسية متباينة وقوميات مختلفة، إلا أنه وفقاً لكل معايير العامل التاريخي وقوانينه يحق للشعب الكوردي أن يتمتع بهويته القومية وسيادته على دولته المستقلة وأن تكون وظيفة تقرير مصيره الاعتراف من الآخرين لشؤونه الداخلية والخارجية، ولاسيما كوردستان الجنوبية بوصفها من

([1]) ولتر ب.رستون، أفول السياسة، ترجمة: سمير عزت نصار وجورج خوري، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤، ص١٨.

([2]) د. السيد أمين شلبي في الدبلوماسية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٩، ص٧.

كوردستان، وشعبها جزء لا يتجزأ من هذه الأمة، والتي تخضع حالياً إلى السيادة العراقية، فإن أراد أن يتصرف الشعب الكوردي في العراق هو أيضاً في أرضه (إقليميه) على أقل تقدير في ظل الحكومة الفدرالية وحكومة إقليم كوردستان، أن يتمتع بإدارة ذاتية (الاستقلال الداخلي) والذي يسمح لشعبه بإفراز قوانين مدنية للقيم التي يعدها أساسية، أي قوانين من شأنها إقامة علاقة مع الخلق والمخلوقات وأن اقتضى الحال مع الخالق (الدين) وربط صلات عائلية أو اقتصادية بين أبناء الأمة بكل أجزائها المقتطعة في تركيا وإيران وسوريا، لأن جميع هذه الأجزاء ترتبط بمصلحة قومية تفرضها حقيقة انتمائها القومي، وأن هذه الحقيقة تفرض وحدة الإرادة لمواجهة وحدة الخطر الذي يهدد الوجود الكوردي.

إذ إن تهديد ينتج عنه عدوان خارجي ضد أي جزء منها، سيعود بالنتيجة على الأجزاء الأخرى بسبب ما يربطها من الانتماء القومي الواحد ولاسيما أن الكورد يتمتعون بعلاقات جيدة مع الشعوب الأخرى وعبر مراحل طويلة من التاريخ مع العرب وأوروبا ومع جميع الشعوب الإسلامية.

وهذا الحق الذي يسمح للكورد بالتشريع والحكم بين الناس على الصعيد المدني أو الخاص ويمكن عده حقاً داخلياً نظراً إلى القانون الذي ينظم العلاقات بين الأمة والمجموعات الخارجية، كما تفعل ذلك الولايات الأمريكية والأقاليم الكندية والمقاطعات السويسرية اللاتي تمارس استقلالاً داخلياً كما كان حال الولايات التابعة للدولة العثمانية، وتمثل هذه الصيغة أيضاً مرحلة في طريق تحرير الشعوب المسيطر عليها، إذ أن استقلال أية أمة يمنحها حق التشريع، دون أي قيد من فوق أو أي ضغط من الخارج، واعتراف الآخرين بذلك الحق، وينتج عن ذلك بالنسبة للأمة وجوب فرض احترامها من طرف الأمم الأخرى ذات السيادة المعبر عنها ب(الأجنبية) على أن التمييز بين الحكم الذاتي المتمثل في ممارسة الهوية الوطنية، والاستقلال الضامن لتلك الهوية، يتم ضمن محيط متعدد الخصائص.

إلا أنه ليس من الشائع الحديث عن وظائف داخلية ووظائف خارجية، ومع ذلك وإن كانت السلطة التشريعية والسلطة القضائية مرتبطين ارتباطاً عضوياً بمفهوم

الصلاحيات الدستورية الفعلية ومنها الصلاحيات الإقليمية، فإن حق التفاوض وإبرام المعاهدات وحق إعلان الحرب يتعلقان بمجال افتراضي منبثق من الاعتراف المتبادل بين الدول.

وينبغي من الناحية العلمية أن تضاف إلى حقوق السيادة، حق (صك العملة) الذي ينتمي إلى نوعين من أنواع الوظائف بسبب استعماله خارج الحدود وداخلها[١].

ثانياً: الدولة ذات السيادة واستخدام القوة

إن الوظيفة الأولى للدولة – بعدها مجموعة مؤسسات – والسلطة المكلفة باستعمالها لتحقيق الأهداف التي حددتها الأمة في ضمان بقاء المواطنين وحماية ممتلكاتهم وصيانة الأراضي الوطنية وسلامتها، وكذلك تنمية الطاقات الاقتصادية التي بدونها يحكم على أية مجموعة بالزوال أو الاضمحلال[٢].

وتمثل جملة هذه القيم والممتلكات الغرض من الدفاع أو الأمن (حسب النمط الأمريكي) الذي يخصص عبارة (الدفاع) للعنصر المسلح من الأمن وكثيراً ما يستخدم العنف المفرط في الدفاع ضد أعدائها، ويترتب على ذلك السؤال الآتي: "الدفاع عن ماذا؟ أما السؤالان الآخران فهما لإتمام التحليل الشامل لمصطلح الدفاع والأمن، وهما: ضد من؟ وبماذا ومع من؟ ويتبع السؤال الأول إدراك الأخطاء وتقويمها ثم تعريف الأعداء، ويفضي السؤال إلى توفير الوسائل والبحث عن الحلفاء.
فكيف يمكن – والحالة تلك – الفصل بين الدبلوماسية والدفاع[٣].

وبصورة مبسطة يعبر عن الأسئلة، أي الدفاع عن ماذا؟، من اختصاص السلطة السياسية أو بالأحرى الشعب صاحب السيادة. أما السؤالان الآخران فهما من اختصاص السلطة التنفيذية المنتخبة من الشعب. وفي الواقع تخضع الحكومة لمراقبة مستمرة من قبل ممثلي الشعب (البرلمان) المجلس التشريعي الذي يختطفون بحق

([1]) د. محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر، ١٩٨٧، ص٣١٩.
([2]) د. محسن خليل، المصدر السابق، ص٢١٦.
([3]) د. عمر أحمد قدور، مصدر سابق، ص٢٠٥.

فرض واجبات عسكرية على المواطنين، ومنح الاعتمادات والمصادقة على المعاهدات وإعلان الحرب.

ولكن السلطة التنفيذية هي التي تنشأ – في استراتيجية عامة في زمن السلم أو زمن الحرب – مجموعة القوات التي تسهر على الدفاع عن الشعب وتجمع بينها لتجعل منها وسيلة تضامنية وتقرر استعمالها في آخر المطاف[١].

وفي إطار النظام تحتل القوات المسلحة مكانة خاصة، لأن وجودها نفسه يدل على أن الأمة قد قبلت بالتضحيات البشرية والمالية التي يتطلبها حضورها في العالم وأنها مستعدة لاستعمال العنف في للدفاع عن حقوقها، هجومياً ودفاعياً، ويكتسب هذا القبول الاستعداد للتضحية بالنفس والنفيس، فالقوات المسلحة المتركبة من مواطنين تعد في آن واحد رمزاً لإدارة الوجود وتجسيمه، والقدرة على البقاء أو الاستمرار، وتتمثل وظيفة القوات المسلحة في تمثيل الأمن وقوته وكذلك الردع للخصوم والأعداء في الحالات الاستثنائية، ولكن مصداقة الدفاع وبالتالي الردع مستمدة من التصميم على استعمال الوسائل المتوافرة[٢].

إن وجود التفاعل بين العزيمة والفعل يعد شرطاً من شروط الدفاع بقدر ما هو سمة من سماته، وقد جعل منها وظيفة أساسية، لأن تأسيسه ذلك قائمة على أن الأمم لا تحتل أو تسترجع مكانتها في التاريخ إلا بثبات وجودها ووجود أراضيها وقدراتها الإنمائية صم الدفاع عنها.

لذا فإن كل أمة تتقمص شخصية بطل مؤسس يتمتع بمكانة قريبة من التقديس في سالف الزمان كجورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وهوغ كابي في فرنسا مثلاً. إلا أن القوات المسلحة لوحدها لا تسهر على الدفاع، وإنما تمثل قاعدته وتمثل غايته في كل مكان فيه قتال، بما في ذلك الغايات ذات الطابع الردعي

([1]) د. ملحم قربان، إشكالات ونقد منهجي في الفلسفة والفكر السياسي وفلسفة التاريخ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٧٣.

([2]) د. ملحم قربان، المصدر السابق، ص٢٧٥.

وبالعكس، لذا فالقوات المسلحة هي متخصصة بحسب اختصاصات استخداماتها والوسط الذي تتدخل فيه، وكل جيش من تلك الجيوش المتخصصة (البر والجو والبحر) وينقسم الجيش بدوره على فيالق ومصالح بحسب الطرق الخاصة لكل أمة[١].

ونثير هنا سؤالاً محدداً مفاده: هل أن القوات المكلفة بفرض احترام القوانين وحفظ النظام تمثل جزءاً من القوات المسلحة؟ فغالبية الناس يعدّون القوات المكلفة بحفظ القوانين واحترامها، وحفظ النظام تكافح ضد الخصوم في الداخل، أما الجيش فيكافح ضد الأعداء في خارج الحدود، إلا أن التعبير على الرغم من ملاءمته للواقع لا يعد صائباً لسببين: أولاً لأن السيادة واحدة، وكل مس للوحدة الوطنية أو القوانين الأساسية يعد انتهاكاً للدستور مثله مثل الاعتداء على حدود الدولة وثانياً لأن الخطر يكتسي في أغلب الأحيان رداء الشمولية، وذلك أن الشغب يمهد للعدوان والإرهاب وينسف إرادة الدفاع، وأن التخريب يوهن المجهود الحربي.

فمن هو الذي يسهر على الدفاع المسلح؟ ففي كل دول العالم يقوم العسكريون المحترفون بتدريب المواطنين المدعوين لحمل السلاح من المجندين لأول مرة ضمن النظام المرتكز على التجنيد، إذ يتولى تدريبهم ضباط وضباط صف، بالاعتماد على ذوي الاختصاص في حين تدعم هذا الجهاز (القوات المسلحة) تشكيلات المتطوعين المدربين تدريباً رفيعاً ومستعدين للقتال في كل حين وكل وقت[٢].

هناك نزوع عام عند القادة يرمي إلى تخصيص المواطنين الجنود للدفاع عن حياض الوطن وتكليف المحترفين بحفظ الأمن والقيام بالعمليات الحربية في الخارج وتخضع القوات المسلحة في كافة أنحاء العالم للمبادئ الأربعة الآتية:

١- الطاعة المطلقة للسلطة المنبثقة بالانتخابات عن الامة صاحبة السيادة.

٢- الانضباط الداخلي.

([1]) د. علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٦، ص٣٢٢.

([2]) د. ملحم قربان، مصدر سابق، ص٢٩٣.

٣- تدرج المسؤوليات وبحسب نظام الرتب.

٤- ارتداء الزي يذكر بان الجند تابع لسلك مؤسساتي محدد.

ثالثاً: الدبلوماسية في عالمنا المعاصر

في الوقت الذي توحد القوات المسلحة لكي لا تستخدم ولكي يكون وجودها ضروري للردع بالتخويف لمن يتربص بالبلاد في الداخل والخارج وينبغي أن تكون مهيأة دوماً لخوض مواجهات.

وفي المقابل تمارس الدبلوماسية بعناصرها أجمع وظيفتها بلا انقطاع، أي التمثيل الدبلوماسي والاعلام والتفاوض وإبرام المعاهدات، ويتدخل الدبلوماسيون التابعون – وهم أيضاً كسلك متخصص ومتدرب في التسلسل على الصعيدين الدفاع والدبلوماسية وفي أثناء الحرب والسلام[١].

لقد كانت العلاقات الخارجية تقام بين دولة ودولة حتى بدأت الحرب العالمية الأولى ولم تكن المفاوضات متعددة الأطراف نشيطة وبارزة حتى إنشاء عصبة الأمم، وأصبح هناك مجال عالمي للقاءات والمبادلات والقرارات الجماعية منذ قيام منظمة الأمم المتحدة، إلا أن القطيعة بين أية دولة مع الدول الأخرى لم تتم فقط بل ظهرت بوادر للاتصالات التي ارتدت أثواب عالمية وإقليمية ولاسيما بعد إنشاء المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وحركة عدم الانحياز والمؤتمرات العالمية كالمؤتمر الإسلامي وغيره[٢] .

فالدبلوماسي هو ممثل لبلاده في الخارج، وبهذا العنوان فهو يتبع صلاحيات وحصانات وامتيازات من خلال الممثلين بين الدول، بصورة وقتية أو دائمة وجرت العادة الاعتراف المتبادل بين الأمم وبالتالي المساواة بينهما بصورة عادية إن لم يكن بتوازنات القوى.

([1]) د. علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١، ص٣٩.

([2]) د. عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص١٤١.

وعلى نحو مبسط أيضاً ترمز الدبلوماسية إلى السيادة المعترف بها في حين يبرز الدفاع (الأمن) الحاجة الدائمة إلى الاعتراف وهذا يعني أخذ الاختلافات بعين الاعتبار ثم حمل الشريك/ الخصم المحتمل على الاعتراف بها (ليس بدون قيود أحياناً) وتأويلها، لأن الإعلام (يمثل النتيجة الطبيعية المحتشمة المتمثلة في المخابرات) كشرط من شروط المبادلات التي تنظم الاتفاقيات أو المعاهدات المتفاوض في شأنها والمبرمة والمصادق عليها والمنقوصة أحياناً[١].

المبحث الثاني: التفاعل بين الدبلوماسية والعلاقات الدولية

إن التحليل المنهجي الذي رسمنا خطوطه في المبحث الأول وبصورة مهنية وأكاديمية وربما كان أكثر من المطلوب، ولكنه لا يعبر عن الوقع التأليفي (التوائمي) للتفاعل بين الدبلوماسية والدفاع (الأمن) في العلاقات الدولية خلال الحقب الأخيرة ولازال، وذلك التفاعل الذي ليس من البديهي للجميع أن تكون معرفته ضرورية لإدراك ما يحدث في العالم ولكي نتأمل مستقبله ومستقبل العلاقات الدولية، إذ إن التغييرات التي حصلت منذ عقد ونيف قد جعلت كما يبدو إن جميع مراجعه فيما يخص الحرب الباردة وفيها زوال الاستعمار لاغية ولم يعد لها ما يتوالف مع (العولمة) التي تقاد من أوروبا وأمريكا، وأصبح الرجل المعاصر يميل دوماً وأبداً إلى المبالغة في أهمية الوقائع التي شهدها والتجديدات التي يعيشها على حساب الفكر والمبادئ وكذلك على حساب إدراك مظاهر التواصل الممكنة والمحتملة، ما عدا إذا تميزت هذه المظاهر تميزاً متساوياً في الشطط، والابتعاد عن الاخلاق وهو أمر يخالف أية نظرة متفاعلة إلى المستقبل القريب، ولم يعد مهما الرجوع إلى الماضي لإدراك الحاضر للانطلاق نحو مستقبل ترجح فيه الكفة الدبلوماسية على كفة الدفاع[٢] .

([1]) د. عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص١١٩.

([2]) المصدر نفسه، ص١٧٨.

أولاً: نظرة نحو عالمنا المعاصر المتغير دوماً

يميل المؤرخون دوماً وأبداً إلى البحث إلى مدى عن مراكز الثقل التاريخية أو المعطيات الهيكلية التي تمثل التنظيم العالمي، فيضحي المؤرخون وللأسف بالعصور القديمة والعصور الوسطى، ويتجلى بصعوبة أكبر عن بداية العصور الحديثة المتميزة بالاكتشافات الكبرى التي سمحت للأوروبيين الحاملين معهم الدين المسيحي والعقل والموضوعية والنظرة الجديدة إلى الدولة، باكتشاف الكون والسيطرة عليه واستغلاله ومن الأمور التي لم تكن خالية من النتائج المستديمة تعرضهم لمقاومات طويلة المدى، ومن بينها مقاومة العثمانيين الذين لم ينتقلوا بعد من نهر الدانوب من الهجوم إلى الدفاع (الأمن) أواخر القرن السابع عشر.

ومن بين جميع الدول المتنافسة في أوروبا، تمكنت بريطانيا وروسيا في عام ١٨١٥ من اقتسام العالم بينهما بعد إقصاء فرنسا عسكرياً من حظيرة الدول العظمى وقد استطاع المسيطر على المحيطات والمهيمن على القارة الأوروبية والأسيوية تحقيق التوازن الأوروبي الذي تخللته المنافسات الاستعمارية والثورة الصناعية والأزمات الاجتماعية والطموحات القومية، حتى عام ١٩٠٥ كانت اليابان قد ألحقت هزيمة بروسيا القيصرية وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها التحكمي في كل مكان، وهكذا انهزمت روسيا وانزلق مركز ثقل القوة العالمية في اتجاه الحديث أي الولايات المتحدة الأمريكية[١].

إن النظام العالمي الذي أنبعث في نهاية الحرب العالمية الثانية والذي شهد بروز دولتين عظيمتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق)، مثلت أمريكا الدول التحريرية (الليبرالية) والاقتصاد الرأسمالي، ومثل الاتحاد السوفيتي زعامة الأنظمة الشيوعية (الشمولية) والاقتصاد الاشتراكي، وينبغي أن نذكر لماذا حصل هذا

(١) د. احمد وهبان، مصدر سابق، ص٥٤٣.

الانقسام قبل إحصاء الآثار السلبية لانهيار الإمبراطورية السوفيتية ذلك الذي تسبب منذ عام ١٩٨٩ في ظهور تفاعلات جديدة بين الدفاع والدبلوماسية.

فقد مثل قصف هيروشيما وناكازاكي فس عام ١٩٤٥ بالقنابل الذرية منعطفاً تاريخياً بل تحولا تاريخياً يتميز بقدرة جديدة للإنسان على التحكم في الأرض والحياة، وأصبحت الطاقة المنبعثة على شكل عواصف ورياح وحرارة وإشعاع قابلة للاستخدام في الصناعة، وفي الوقت نفسه يمكن استخدامها استخداماً لأغراض الحرب معاً، إذ تشكل خطرا يهدد الحياة والوجود والكون برمته[١].

وقد نشأ عن ذلك خوف على الألفية الثالثة الجديدة للعالم تمثل في الخشية من نهاية العالم (القيامة) والتي بدأ التحضير لتجنبها في القرن الحادي والعشرين مهما كان الثمن[٢].

ومن ذلك التاريخ أصبح السلاح النووي رمزاً ووسيلة من وسائل القوة المطلقة، وصار أيضاً أداة إرهاب يفرض تطورها بنفسها عدم استخدامها أو استخدامه لأغراض سلمية بحتة، مثلما هو شأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

كما ظهرت مجموعة ثورات حضارية وعلمية مهمة متفاعلة عند اقتضاء الأمر، وزادت من التأثير الممكن للأسلحة النووية وبالتالي انعكاساتها الأخلاقية، فثورة الاعلام والمعلوماتية توفر إمكانات لم تكن معروفة في السابق، فجمع المعلومات وتخزينها وإداراتها ومعالجتها بكميات وبسرية كبيرة، وقد أصبحت في أيامنا المعاصر طرق حديثة للاتصالات عبر الأقمار الصناعية والتي هي عبارة عن مجموعة شبكات عالمية للمعلومات مهيأة لان تشتغل في وقت حقيقي بنوك المعلومات المتزايدة العدد والمتنوعة...

([1]) د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٦، ص١٩.

([2]) د. عمر الفاروق سيد رجب، مصدر سابق، ص٥٥.

وقد تفتح استخدام الفضاء لأغراض سلمية وحربية فمنذ عام ١٩٥٧ تم إطلاق صواريخ فضائية أو عابرة للقارات تسمح بوضع أقمار صناعية حول الأرض أو صواريخ إلى آلاف الكيلومترات وآخر تلك الثورات العلمية وليست الأخيرة، اكتشاف العلماء البيولوجيين (هندسة الجينات والتداخل الوراثي) وكذلك الاستنساخ البشري ولازالت التجارب الوراثية تزيد من تعميق التأمل في الحياة والموت[١].

وكانت انعكاسات كل من انجز في المجال الحضاري والعلمي في مجال العلاقات الدولية نتيجة متمثلة في توازن الإرهاب الذي يمنع تحويل التوتر بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى حرب حقيقية لا تبقي ولا تذر وجعلها مجرد حرب باردة، ذلك أن الاتحاد السوفيتي (السابق) كان قد سيطر وهيمن على القارة الأوربية الأسيوية، وسيطرت الولايات المتحدة وهيمنت على المحيطات وكانت قد حلت محل بريطانيا في معظم أرجاء المعمورة، وتجنب الطرفان حصول (دمار متبادل مضمون) ولكنهما تحاشا حتى لا يكون في وضع أدنى، فالسلام يفترض تصعيداً متماثلاً في مجال الأسلحة النووية والتجهيزات الفضائية وأدوات الإعلام والإمكانات الكيمائية والبيولوجية والاتصالات وشبكة المعلومات وبنوكها.

وكانت أمريكا قد عرضت عام ١٩٦٢ استراتيجية الردع الصفري المتمثل في سياسة (كل شيء أولا شيء) باستراتيجية تتمثل في (رد فعل متدرج ومتلائم)[٢]

وكان كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) قد حددا الفضاء الخاص بكل منهما والاعتراف به (سلمياً) وذلك بإقامة الستار الحديدي في عام ١٩٤٥ وحصار برلين عام ١٩٤٨ وعملية بزاغ عام ١٩٤٨، وحرب كوريا ١٩٥٢-١٩٥٤ وثورة هنكاريا (دوتيشيك) عام ١٩٥٦[٣]، إلا أنهما توجها بصورة

([1]) د. جاسم محمد زكريا، مصدر سابق، ص٢٧٩.

([2]) المصدر نفسه، ص٢٣٠

([3]) المصدر نفسه.

مباشرة وبمناسبة بعض المنازعات المتعلقة بالإلغاء الاستعمار وقد ضيقوا نطاقها حتى لا يضطران للتدخل بصورة مباشرة.

عدا أفغانستان وغريلاند وفوكنلاند[١]، فكانت الدبلوماسية وعبر المفاوضات تحد من التسلح النووي ومنعه وحصره لأنه من الواجب الدولي منع الإكثار من أسلحة الدمار الشامل ولاسيما لدى دول حلفاء الحلف الأطلسي ودول الحلف المقابل وارشوا (سابقاً).

إلا أن الصين لسعة رقعتها، وبفضل سياستها الماوستونغية آنذاك لم تخضع لتلك الوصايا وقد تسلحت بترسانة نووية ردعية يتوقف نجاحها على حد سواء على ما تقوم به الذرة من دور مأساوي في أي نزاع ينشب بين الضعيف والقوي وعلى التهديد غير المباشر باستعمالها في صورة رفض المتحالف الحامي القيام بدوره[٢].

وكانت العلاقات الدولية قد سادها أسلوب التحكم في الازمات وتطويقها، ففي كوريا (١٩٥٢-١٩٥٤) كان الأمريكيون قد شنوا حرباً تقليدية ورفضوا، على الرغم من خسائرهم، استعمال أسلحتهم النووية ضد الصين، ودفعت أزمة السويس (العدوان الثلاثي على مصر) عام ١٩٥٦ الولايات المتحدة إلى فرض انسحاب على فرنسا وبريطانيا وإسرائيل لكي لا تكون مساندة العرب حكراً على الاتحاد ولتطويق الأزمة وعدم فسح المجال للتدخل السوفيتي في الحرب (بعد إنذار بولوكانين)[٣]، وبعدها قررت فرنسا التي شرعت منذ عام ١٩٤٥ في إجراء تجارب نووية، للتسلح في أسرع وقت ممكن على اعتبارها القوة الوحيدة الكفيلة بضمان استقلالها وحريتها الدبلوماسية[٤].

([1]) د. عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص٢٠٩.

([2]) د. جاسم محمد زكريا، مصدر سابق، ص٢٨٣.

([3]) د. بهجت قرني ومجموعة من باحثين، صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الامريكية، دار الأهلية، عمان، ١٩٩٧، ص٥٠.

([4]) د. جاسم محمد زكريا، مصدر سابق، ص١٧٤.

وفي أثناء قضية كوبا ١٩٦٢ تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية م الحصول على سحب الصواريخ السوفيتية من الأراضي الكوبية مقابل تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الاعتداء على النظام الشيوعي القائم في كوبا وكان تفكير الطرفين منصباً على تجنب خطر جديد يهدد باندلاع حرب عالمية ثالثة، واتفق الطرفان على تشييد خط هاتفي سمي بـ(الخط الأحمر) يربط منذ ذلك التاريخ ١٩٦٢ بين واشنطن وموسكو، لاستخدامه في الازمات وهذا الخط كان قد زاد من ثنائية القطبين[١].

تتابعت الازمات بين الدولتين في عام ١٩٧٣، إذ أوقفت الدولتان العظمتان الحرب العربية – الإسرائيلية الرابعة وكذلك في عام ١٩٨٢ الحرب اللبنانية الإسرائيلية وكان الإسرائيليون في عام ١٩٨١ قد قصفوا منشآت تموز النووية في العراق، تباطؤ الأمريكان والسوفيت العازمان على وضع حد لعملية صنع الأسلحة النووية.

ولا يفوتنا ذكر عام ١٩٦٥ – ١٩٧٥، الحرب الفيتنامية وبمساعدة السوفيت تمكنت فيتنام من الانتصار في حربها ضد الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في أنغولا وكل أفريقيا، وتسببت المساعدات المقدمة من السوفيت آنذاك إلى إلحاق هزيمة في السباق مع الأمريكيين، ولاسيما بعد التصعيد في مجالات الفضاء (حرب النجوم) عام ١٩٨٣ واعتبارا من عام ١٩٨٥ اضطر الاتحاد السوفيتي الذي أوهنته الميزانية المالية، واستنزفت قوته حرب أفغانستان وأصبح يقبل بالمفاوضات لربح اللازم لإصلاح أوضاعه السياسية والصناعية والاجتماعية وقبل كل لك أوضاعه المالية.

ولكن (غورباتشوف) آخر أمين عام للحزب الشيوعي السوفيتي لم ينجح في استراتيجياته (الغلاسنوت) و(البيرستروكيا) وفات الأوان بالنسبة للنظام القائم نفسه (الإمبراطورية السوفيتية)، وقد عصفت به في عام ١٩٨٩ رياح السباق نحو التسلح وليس نحو استعمال هذه الأسلحة، فانهار وتفكك وخرج غالبية أعضاء المنظومة

([1]) نخبة من مدرسي كلية العلوم السياسية، دراسة حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي وانعكاساتها الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص١٨٣.

الشيوعية عنه وتفكك حلف وراشو تباعاً، لتنفرد الولايات المتحدة في قيادة العالم بانفراد متزعمة حلفاءها في أوروبا والعالم[١].

ثانياً: إرساء قواعد الدبلوماسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحرب تلد أخرى على المستوى الإقليمي

بعد انتصار الحلفاء في عام ١٩٤٥ وانشاء هيئة الأمم المتحدة لاح للناس في الأفق إن عهداً جديداً للدبلوماسية قد أطل على العالم، ولكن سرعان ما أكتشف العالم إن الحرب قد خلقت لهم عدداً من المشكلات والمعضلات لا تحل إلا بالدفاع (على الرغم من انقضاء أكثر من نصف قرن على انتهاء الحرب) وأن الدبلوماسية لوحدها غير قادرة على حلها أو أن حلها بات مستعصياً على الدبلوماسية.

وصحيح أن أزمة كوبا عام ١٩٦٢ كانت قد فتحت الأبواب الجديدة للدبلوماسية (عهد الانفراج) وصفت بدبلوماسية (التعايش السلمي) والواقع إن التحكيم في الأزمات التي من شأنها أن تتحول إلى حرب قد أصبح منذ ذلك التاريخ مقننا ومتماشيا مع المفاوضات الرامية إلى الحد من الأسلحة الاستراتيجية ووضعت الدولتان العظمتان حدا لتكاثر الأسلحة النووية والكيميائية[٢].

إن الحوادث والحروب والانقلابات التي كانت قد عصفت بالعالم بين الحين والآخر، كنا نسمع عنها في الإذاعات أو نقرأ عنها في الصحف، ولا نستطيع أن نتعرف إليها، إلا من الخارج أو من بعيد حتى عقد التسعينات من القرن الماضي وبظهور الفضائيات والانترنت وغيرها التي ضيقت الفترة الزمنية التي تفصلنا عن حدوث الوقائع والحروب وتحليل مختلف جوانبها وسبر أغوارها ومعرفة مكنونتها والوقوف على قيمتها الحقيقية في ميدان العلاقات الدولية.

وينبغي إلا يغرب عن البانا ونحن نبحث في العلاقات الدولية المعاصرة بان الدعاية التي يمسك بزمامها الكبار تسعى غالباً إلى تشويه الحقائق على الصعيد الدولي،

---

(1) نخبة من مدرسي كلية العلوم السياسية، مصدر سابق، ص١٩٣.

(2) د. جاسم محمد زكريا، مصدر سابق، ص٢٦٧.

وان الدول الكبرى هي التي تملك أكبر الوسائل الدعائية والإعلامية والاتصالات وتسيرها بحسب ارادتها وأهدافها.

وإزاء هذه الصعوبات يضطر الباحث الى الاعتماد عليها وعلى ثقافته ومعرفته العملية في كل ما يكتب ويتحكم في كل ما يصدر عنه من آراء ومواقف إزاء موضوع البحث الجيد لا تعترضه هذه الصعوبات من الوقوف على الميزات الأساسية للحرب والدبلوماسية ومعرفة القضايا السياسية الكبرى ومعرفة أي المسلكين أفضل لتطور العلاقات بين الدول[١].

إن عدم تدخل الولايات المتحدة الامريكية في أثناء أحداث براغ (جيكوسلوفاكيا سابقاً) عام ١٩٦٨ جاء نتيجة سكوت الاتحاد السوفيتي على ثورة القرنفل في البرتغال والتخلي عن مناصرة الشيوعيين في تشيلي، ويتعلق الأمر دائماً بحصر النزاعات الناشئة وتحديدها سواء عن خلافات داخلية في البلدان المتحررة من الاستعمار أو خصومات بين الدول المتجاورة نتيجة الاتفاقيات استعمارية سابقة دون أن يراعى أهمية العنصر القومي، وكان اهتمام الدول الاستعمارية قد انصب على مصالحها فحسب ذلك إن الدول الجديدة، قد أحكمت غلق الحدود أمام الكثير من الدول الامبريالية فيما بعد الاستقلال[٢].

إن قدرة الدولتين على التحكم في التوترات كانت قد نتجت عنها زيادة في حجم الإعانات العسكرية المقدمة إلى الحركات أو الأقطار المتواطئة مع هذا الطرف أو ذاك، فكان الامريكان قد قدموا مساعدات ضخمة إلى فيتنام الجنوبية قبل التخلي عنها ١٩٦٥ – ١٩٧٥، وكان الاتحاد السوفيتي قد وفر بواسطة جسور جوية حقيقية مساعدات ضخمة للكوبين الذين كانوا قد ساهموا في تخليص (انغولا) أو الموزمبيق

(1) د. جاسم محمد زكريا، مصدر سابق، ص٢٣٦.

(2) د. احمد وهبان، مصدر سابق، ص١٢٧.

وساندوا أيضا الثوار الماركسيين الينيين في القرن الافريقي، والعديد من الحروب الإقليمية التي اكدت ضعف النظام الدولي ذو الثنائية القطبية[١].

فاكتسحت كمبوديا من طرف فيتنام وأطاح الإسلاميون بشاه ايران عام ١٩٧٩ وابرمت إسرائيل معاهدة سلام مع مصر، ونقضت الصين المعاهدة المبرمة مع السوفيات عام ١٩٥٠[٢]. وكان البابا يوحنا الثاني قد زار بولونيا الشيوعية، وتدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، واشتعل فتيل الحرب بين العراق وايران لمدة ٨ أعوام وثم غزو العراق للكويت[٣]. وازدياد تصلب الموقف الأمريكي ضد الاتحاد السوفيتي (قبل زواله) ورفضوا النظر في اتفاقيات (سالت ٢) ١٩٨٠، وثم امداد الأفغان بالصواريخ المضادة للدبابات والطائرات العمودية عن طريق أمريكا والباكستان (طالبان صديق الامس عدو اليوم)، حتى وصل الامر أن السوفيت لم يتحركوا، ولم تثيرهم القصف الأمريكي لمدينة طرابلس (ليبيا)، ولم يكن لديهم أي رد فعل إزاء هذا الحث وكما أظهر انفجار المفاعل النووي في (تشرنوبيل) عام ١٩٨٦ الانحطاط الصناعي السوفيتي، واجليت دولة الاتحاد السوفيتي عن أفغانستان ١٩٨٩ لكي تثبت عجزها وعدم قدرتها عالمياً لمنافسة الولايات المتحدة الامريكية.

وشهدت أعوام التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي كثيراً من الاحداث أهمها اخراج العراق من الكويت وحرب يوغسلافيا وثم احداث أيلول ٢٠٠١ وحرب أفغانستان والعراق عام ٢٠٠٣. ولا مناص من اخذ نسبة ضعف الاتحاد السوفيتي (سابقا) بعين الاعتبار بان هذه الدولة زالت عام ١٩٨٩ واليوم روسيا حلت بديلاً عنها ولا زال الفكر الامبراطوري موجوداً في عقل قادتها وجيشها وما زالت هذه الأفكار على قيد الحياة وفي تطور مستمر وإن حدودها تمتد ن بولونيا حتى

---

(1) نخبة من مدرسي كلية العلوم السياسية، مصدر سايف، ص١٣٣.

(2) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(3) مجموعة باحثين، حرب الخليج، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩١ ص١١٠.

المحيط الهادي (فلاديفوستك) على الرغم من بعض القطع المنثورة وسعياً الى اجتناب فوز ايدلوجي قومي متطرف ومحبة للانتقام راعت المجموعة الدولية روسيا في يوغوسلافيا (سابقاً) وغضت عنها الطرف عن عنفها في الشيشان وما زالت الشكوك تحف بقدراتها النووية والصاروخية والمعلوماتية والمخاطر الناجمة عن المساومات الأخيرة حول (الدرع الصاروخي الاستراتيجي) مع الولايات المتحدة الامريكية وكذلك موضوع (كوسوفو)، وأن السلطة الروسية ما زالت قوية بما فيه الكفاية لمراقبة العالم الغربي واسلحة دماره الشاملة، ولازالت الدبلوماسية في العلاقات الدولية مرحلة الارتياب من روسيا، فقد سيطرت على هجرة الادمغة ومنعها من الفرار الى الخارج بالمغريات لكي لا ترتمي في أحضان من يستطيع دفع الثمن الأكثر (الغرب)[1].

وهذا هو حال العلاقات الدولية في يومنا المعاصر، الجميع يتكلم عن السلام والدبلوماسية والحوار لحل مشاكل العالم ولا زالت معظم تلك الدول تخوض غمار الحرب وبلا هوادة في ظل الثنائية القطبية وفي ظل الأحادية القطبية والعلاقات الدولية تتجه نحو تكوين نظام عالمي يعتمد على تعددية الأقطاب.

الخاتمة

إن النظام العالمي الجديد الذي تدعي الولايات المتحدة الأمريكية الاضطلاع بقيادته وتأسيسه منذ سنوات خلت لا يعني نهاية الحروب والنزاعات وليس نظاماً يقوم على الدبلوماسية (الحوار والتفاوض) لحل المشكلات الإقليمية والعالمية، فكان الرئيس جورج بوش الاب قد صرح به في هلنسكي عام ١٩٩٠ قائلاً " اننا نضع حجر الأساس لنظام دولي اكثر سلماً"، وكذلك في مرة سابقة أخرى صرح امام الكونغركس الأمريكي "اننا نعمل على بناء نظام دولي جديد لبداية فجر حقبة جديدة متحررة من التهديد بالرعب واقوى في البحث عن العدالة أي نظام امن وعدل.

(1) د. احمد وهبان، مصدر سابق، ص٢٨١.

ولكن رغم ذلك فان تأسيس نظام عالمي جديد لم تظهر معالمه العامة والكاملة لحد اللحظة التاريخية الحالية، ولم يعط معنى لنهاية التاريخ باعتماد النموذج الضامن للسلم والتنمية القائم على النموذج الدبلوماسي، ففي مناطق العالم أجمع تظهر آثار التوترات القومية (العرقية) والمواجهات الدينية والصراعات الطائفية، ولا غرو أنها تعبر في اغلب الأحيان عن خيبة أمل عند الشعوب عن قسمة الخيرات غير المتكافئة منذ عهد الاستعمار والى الان بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير[١].

إن أوروبا القديمة (العجوز) لم تسلم هي الأخرى من تلك الظواهر، فهي بحذر قليل تتنكر للأثقال التاريخية، التي لم تمحها لا الليبرالية ولا الماركسية، على اعتبار ان الحركات الأصولية الدينية والحركات القومية المتطرفة مجرد عوامل اقتصادية واجتماعية تتسبب بإعاقة البحث عن حلول لمشكلاتها.

لقد تضافرت الدبلوماسية والدفاع (الامن) في العلاقات الدولية خلال العقود السبع المنصرمة، ولا زالت الدولة الأعظم (الولايات المتحدة الامريكية) تتحرك في الميدان الدولي في محاولة لحص الازمات والحيلولة دون انتشارها.

إلا أن التهديد بزعزعة النظام بصورة عامة والمواجه النووية لم يعد قابلاً للتصديق على الأقل لفترة معينة وان القادة الامريكيين لا يستطيعون مطالبة امتهم بتقديم تضحياتهم ومزيد من الضرائب لا تحتميها مخاطر قصوى ولم تشذ عن ذلك حرب الخليج الأخيرة التي تم تسويفها بتهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها بالمنطقة وكذلك شنها للحرب بدون قرار من الأمم المتحدة.

وهكذا تغيرت المناهج والعبارات فأصبحت الأمم المتحدة تتحمل مسؤوليات المفاوضات والدفاع (العمليات الحربية) وتعهد بتنفيذها إلى (البنتاغون) الولايات المتحدة الامريكية أو الى القوات المسلحة (لحفظ السلام) الذي توفرها الدول الأعضاء وتنتمي حرب الخليج الثالثة وأفغانستان وكوسوفو والصومال وهايتي الى حالة الأولى، وتتعلق التدخلات في كمبوديا ويوغسلافيا ودارفور بالحالة الثانية.

---

(1) د. عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص١١.

وهذه التدخلات تعد انتهاكاً لمبدأ أكده ميثاق الأمم المتحدة والمتمثل في احترام السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في شؤون الدول مع الإشارة إلى مبدأ التدخل الإنساني لصيانة حياة السكان واحترام حقوق الانسان وحماية البيئة وحظر انتشار الأسلحة النووية ومنع الدول من اجراء تجارب في هذا الميدان ولا يمكن التدخل لأغراض إنسانية إلا بموجب قواعد القانون الدولي ويبدو أن الدول وفقهاء القانون الدولي ورجال السياسة غير مستقرين وغير مطمئنين من تحديد هذا المبدأ وإقراره وتقنينه.

لقد تركت الحروب العالمية الباردة والساخنة، نتائج كبرى في مجال العلاقات الدولية خلال القرن الماضي (القرن العشرين)، ولم تعد البحث في ميادين العلاقات بين الدول ومعرفة خصوصياتها خاضعة لمنهج محدد، فهي في تطور متزامن من تطور القانون والأمن في العالم.

ثوختة

سيستةمي تازةى جيهان كة ويلاتة يةكطرتووةكانى ئةمريكا سةركردايةتى دةكات كة لة كؤتاييةكانى سةدةى ثيَشوو سةرى هةلَدا ، نةبؤتة ئامرازيَك بؤ كؤتايي هاتنى جةنط وكاتؤكيةكان ،هةروةها سيستةميَكيش نية كة بونيات نرا بيَ له سةردانووسان وليَكطةيشتن (ديَبلوماسيةت)،بؤ ضارةسةركردني كيَشة هةريَمايةتى وجيهانيةكان ضونكة زؤر لة ناوضةكانى دونيا ضةندين كيَشةى نةتةوةيي وةرطةزي وئايةنى ومزهةبي سةريان هةلَداوة ، كةئةميش بووة مايةى دلَطرانى زؤر بةى طةلأنى دونيا بةم سيستةمى

هةربؤَية تيبيني دةطريَ كة دةستواذةكان تا رادةيةكي زؤر طؤران بةشيَوةيةك واى ليَ هاتووة كة ريَكخراوى نةتةوة يةكطرتووةطكان هةلَدةستى بة ئةنجامداني دانووساندن وبةرطرى، بةلأم جيَ بة جيَكردنةوةكةى بة خشيووة بةو وويلايةتة يةكطرتووةكانى ئةمريكا.نموونةش بؤ ئةمة زؤرة وةك شةرى كةنداوي سيَيةم (شةرى ئازادكردني عيراق)،ئةفغانستان ،كؤسؤظؤ،سؤمالَ،هايتي ، ياخود نةتةوة يةكطرتووةكان هيَزي ئاشتى ثاريَز بةم كارة رادةستَيَري ، وةكو ناردني هيَزي ئاشتى ثاريَز بؤ كةمبؤديا و

يوغسلافيای ثيَشوو ودارفؤر ،هةر بؤية ثةيوةندية نيودةولَةتيةكان لةسةردةمي ئةمرؤدا ناضيتة ذيَر بةرنامةيةك وريسايةكی دياريكراو ،ضونكة ئةم ثةيوةنديانة لكاو نبة ثيَشوةضوونی ياسا وبةر قةرار بوونی ئاسايش لة جيهان .

ABSTRACT

The international system which was established after the end of second world war and the rise of two great states (USA) and (PCCC) (entice), America which represent the liberties states and capitalisms economic, and PCCC which represent the commend systems and social economic. Since the security and diplomatic efforts do the best efforts of reforms. Each relationship between states in the international systems of them has his role historically

All states put majority of their efforts against war and the relationships is going to establish a new international order depending on plurality system in the world.